الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدابها السنة: ثانية ماستر نقد عربي حديث و معاصر

مقياس : الفساد و أخلاقيات المهنة

مظاهر الفساد الإداري و المالي

يمكن حصر مظاهر الفساد الإداري و المالي في النقاط التالية:

. الرشوة:..

. التباطؤ في إنجاز المعاملات:..

. إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي:..

. مخالفة القواعد المالية و الأحكام المالية القانونية: ..

. نهب المال العام والإنفاق غير القانوني له:..

. التحيز والمحاباة:..

. المحسوبية:..

. الوساطة:..

. الابتزاز:..

بالإضافة إلى هذه الأشكال يمكننا ذكر باختصار بعض الأساليب الأخرى للفساد وهي:

التزوير والخداع

- إساءة استعمال السلطة الحكومية..
- قبول الهدايا
- التمسك بالروتين
- الاستهانة بعمليات الرقابة وخيانة الأمانة في العمل....
- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية.فيلحق الضرر بالمواطن مما يجعله يلجأ لتسوية معاملاته بطرق غير قانونية .
- غسيل الأموال : هي عملية إخفاء المصدر غير القانوني لهذه الأموال وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع.

. <u>أسباب الفساد الإداري والمالي</u> : للفساد الاداري والمالي عدة أسباب ذكرها الباحثون ، و أبرزها هي:.

1- أسباب شخصية :و هي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد و ميولاته، و مستواه الثقافي و مستوى تعليمه ونظرته للمشروعية .فالفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد .

2- أسباب اجتماعية :و هي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ...الخ.

3- أسباب إدارية و تنظيمية :يلاحظ تضخم الجهاز الإداري و زيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية ، وهذا بخلق نوع من البيروقراطية و إجراءات إدارية معقدة، الذي يصاحبه غموض في اللوائح و الإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية. وعدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الوظيفة ،و خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

4- أسباب قانونية وقضائية :و هذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع الفساد بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا، و الذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم.ووجود يعض الآليات و الأدوات التي توفرها الثغرات القانونية ،و اعتماد الأجهزة القضائية و الأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق و عدم مواكبة المستجدات ..

5- أسباب سياسية :وتتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي، و بغض النظر عن الكفاءة، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و يصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة و عدم وجود مؤسسات و منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد، الأمر.و بمكن أن تقف وراء شيوع هذه الظواهر :.

- عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات.
- ضعف الممارسة الديمقراطية و مؤسسات المجتمع المدني .
- غياب القدوة السياسية .

6- أساب اقتصادية : و تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية و ضعف الحوافز و المكافئات الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، و هذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في طرق أخرى لكسب المال.

. فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة .

. انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات، بيع المخدرات) .

. الغموض و عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

هذا إضافة إلى الأسباب العامة للفساد منها : ضعف المؤسسات ، تضارب المصالح، السعي للربح السريع، ضعف دور التوعوية بالمؤسسات التعليمة والإعلام والمساجد، عدم تطبيق القانون بشكل صارم

انتشار الفقر،عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها ،كثرة المراحل الانتقالية ، غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك، غياب حرية الإعلام ، ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة.

آثار الفساد الإد اري والمالي: هناك عدة آثار للفساد الإداري و المالي يمكن عرضها على النحو التالي:

1-أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية.

1-1الأثر السلبي في عملية تنشئة الأجيال..

1-2عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: ..

1-3 انحراف القيم و انتشار الانحلال الأخلاقي..

1-4 تدهور المنظومة الصحية و الأمنية ..

1-5 إهمال مشاريع البنية التحتية ..

1-6 غياب المقاولة الفردية ..

1-7 ضياع أسر الفاسدين المعاقبين و تفككها..

2 . أثار الفساد على الصعيد الاقتصادي يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

2ـ1 إهمال أولوية المشاريع التنموية: ..

2ـ2 ارتفاع الأسعار:..

2ـ3 تبديد و استنزاف موارد الدولة:..

2ـ4 هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها:..

2 ـ5 الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة،

2ـ6 تفاقم وعجز الموازنة و الاغراق بالديون :..

2ـ7 التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

2ـ8 تدني كفاءة الاستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

3-تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار.

3-1 خلق فجوة بين المواطنين و الحكومة :..

3-2 انتشار العنف و الاخلال بالأمن العام:..

3-3 فقدان شرعية النظام في نظر المواطنين:..

نستخلص بأن الفساد هي ظاهرة معقدة ذات أبعاد متشعبة و متشابكة مع بعضها البعض ، وهي ظاهرة تتزايد و تتطور بسرعة ، و لها أنواع و مظاهر كثيرة ، و تنتج عن أسباب و مداخل متنوعة تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى باختلاف العادات و التقاليد و درجة التطور ، كما تخلف آثارا خطيرة و مكلفة على مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية ، و السياسية .